

كشف المكلف بالتعاون الدولي على مستوى الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان، قاسمي عيسى، أن وزارة الصحة والسكان قررت الشروع في إنجاز 15 مركز جديد لعلاج الإدمان على المخدرات و53 مركزا بيني لاستقبال المدمنين، وبالموازاة مع ذلك سيتم إنشاء 158 خلية إصغاء داخل مستشفيات الوطن يتكفل فريقها الطبي على معالجة حالات الإدمان على المخدرات بالتعاون مع عائلات المدمنين فور إبلاغ تلك المراكز المختصة لمكافحة الإدمان ومحاربة انتشار أفة المخدرات داخل المجتمع.

إنجاز 15 مركزا جديدا للعلاج من الإدمان

محسن ساسي

جاء ذلك في أعقاب المحاضرة التي ألقاها المكلف بالتعاون الدولي بالديوان الوطني لمكافحة المخدرات، بمناسبة إحياء مصالح أمن ولاية الجزائر اليوم العالمي لمكافحة المخدرات والإدمان بمقر المجموعة الجهوية الثامنة لوحدات الجمهورية بالقبة، حيث أكد عيسى قاسمي، أن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عمل منذ إنشائه سنة 2002 على إعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات وفق مخطط توجيهي يركز على محاور تتعلق بالإعلام والتوعية والتحسيس وتكليف الجانب القانوني مع الأوضاع الجديدة، حيث أن الديوان عمل على التقليل من الجانب الرديء

في مجال مكافحة الإدمان على المخدرات، عن طريق توجيه المتلبسين في حالة تناول المخدرات على قضية التحقيق الذي يضعهم بين خيارين، إما القبول بالتوجه إلى المراكز المختصة في علاج الإدمان على المخدرات، أو التحويل على مؤسسات إعادة التربية.

وفي السياق ذاته فقد أوضح ذات المتحدث أن الديوان وبالتنسيق مع وزارة الصحة والسكان، قررا توسيع دائرة المراكز المختصة في معالجة المدمنين عبر التراب الوطني، بحيث أن الجزائر تتوفر على مركزان فقط بالعاصمة ووهران، وهو أمر يحول دون التقليل من انتشار تلك الأفة، مما جعل من رئيس الجمهورية يخصص مبلغ 250 مليار سنتيم لإنجاز 15

مركز جديد لمكافحة المخدرات والإدمان وإنشاء 53 مركزا آخر لاستقبال المدمنين، حيث تصبح كل ولاية تتوفر على مركز ومركزان لسكريات المدن، وبالموازاة مع ذلك ستلجأ وزارة الصحة والسكان إلى إنشاء 158 خلية إصغاء لاستقبال المدمنين، ليصبح بذلك كل مستشفى يتوفر على طاقم طبي متكامل يهدف إلى معالجة المدمنين بعد أن يتم التصريح بهم من طرف أوليائهم، وهي نفس الخطوة التي تعمل بها المديرية العامة للأمن الوطني التي ارتأت أن تخصص 13 خلية إصغاء عبر المراكز الحضرية لعاصمة الوطن لمهمتها استقبال حالات الإدمان لغرض توجيههم إلى المراكز المختصة في معالجة حالات الإدمان. كما تجدر

الإشارة أن إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات تؤكد أن 15 بالمائة فقط من المخدرات التي يتم حجزها من طرف المصالح المختصة، أن 25 ألف مدمن على تناول المخدرات تمت معالجته خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث أن الجزائر أضحت مستهدفة في التجارة بالمخدرات بعد أن ضيقت دول الإتحاد الأوروبي على شبكات التهريب التي تعتمد على ترويض زراعة القنب الهندي التي احتلت فيها المغرب صدارة الإنتاج بـ 60 بالمائة من المنتج العالمي، حيث يبلغ رقم أعمال التجارة بتلك المادة السامة 800 مليار دولار والمجموعة الدولية خصصت 51 مليار دولار لمكافحة شبكات التجارة بها.